

رؤية ولي العهد السعودي 2030 وإصلاحاته الراهنة

Saudi Crown Prince's 2030 Vision and Ongoing Reform

عبد المحيد سليمان^{*1} ، ا.د إسماعيل دبش²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر) slimani.abdelmadjid@hotmail.com² جامعة الجزائر 3 (الجزائر) debeche_sml@hotmail.com

تاريخ القبول: 2025/03/14

تاريخ الاستلام: 2025/02/03

ملخص:

الرؤية التي أطلقها ولي العهد السعودي لعام 2030 تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وتعزيز القطاعات الغير نفطية مثل الترفيه والسياحة، وتطوير التعليم والرعاية الصحية. في إطار هذه الرؤية قامت الحكومة بإصدار عدة إصلاحات منها رفع القيود عن الترفيه والتسوق والسياحة وتفعيل القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى تنفيذ عدة إصلاحات في القطاع العام وتبسيط الإجراءات الحكومية والشفافية ومكافحة الفساد وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وتطوير التعليم والمهارات لتمكين الشباب من زيادة فرص العمل. إلى جانب ذلك، قدمت الحكومة برامج ومبادرات للابتكار وريادة الأعمال وتعزيز البنية التحتية والتكنولوجيا الرقمية. التطلع لرؤية مستقبلية قائمة على التنوع الاقتصادي واعتماد الأقل على النفط لتحقيق رفاهية أفضل للمواطنين.

الكلمات المفتاحية: المملكة - السعودية - نظام الحكم - ولي العهد - رؤية - إقتصاد - إصلاح .

Abstract

The vision launched by the Saudi Crown Prince for 2030 aims to transform the Saudi economy into a diversified and sustainable economy, strengthen the role of women in society, strengthen non-oil sectors such as entertainment and tourism, and to develop education and health care. As part of this vision, the government has launched several reforms, including lifting restrictions on entertainment, shopping and tourism and activating the private sector as a driver of economic growth. In addition to implementing several reforms in the public sector, simplifying government procedures, ensuring transparency, fighting corruption, to stimulate foreign investment and develop education and skills to enable young people to increase their employment opportunities. In addition, the government has introduced programs and initiatives for innovation, entrepreneurship infrastructure improvement and digital technology. Looking forward to a future vision based on economic diversification and less dependence on oil to achieve a better well-being of citizens

مقدمة

رؤية الشاب الأمير محمد بن سلمان الجديدة للسعودية لسنة 2030 هي مبادرة تطويرية شاملة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام، بالاعتماد على القطاعات غير النفطية مثل السياحة والتصنيع والترفيه، كما تهدف إلى الابتكار وبناء مجتمع مستدام ومتقدم تكنولوجياً.

تتضمن هذه الرؤية جهوداً لتطوير التعليم وتحسين البنية التحتية والقدرات البشرية، بما في ذلك رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل للشباب السعودي، كما تركز الرؤية أيضاً على الشراكات الدولية والاستدامة البيئية وكذا دور المرأة في المجتمع والاقتصاد.

إلى جانب ذلك، تسعى إلى الشفافية والحوكمة وتحسين بيئة الأعمال، وذلك من خلال إصلاحات في النظام القانوني والتنظيمي. كما تهدف هذه الرؤية إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتعاون الاقتصادي الدولي.

أما الرؤية الأيديولوجية للسعودية في عام 2030 تتمثل في تطبيق القيم والمبادئ الإسلامية في جوانب الحياة اليومية، مع تشجيع التطور والتحديث في النظرة إلى العالم والمجتمع، كما تسعى إلى توطيد الوحدة الوطنية والانفتاح والتسامح والتعايش مع الثقافات المختلفة، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية للمملكة، وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية بتوفير فرص متساوية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات، وتسعى لترسيخ قيم الشفافية والمساءلة في الحكومة والمؤسسات، وتشجيع المشاركة المدنية والديمقراطية بشكل متزايد.

علاوة على ذلك، تسعى الرؤية إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية من خلال تبني مبادرات للحد من الانبعاثات الضارة واستخدام الطاقة المتجددة وحماية البيئة والتنوع البيولوجي، بهدف توفير بيئة صحية ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

من المتوقع أن تشهد المناهج الدراسية تحولاً شاملاً يهدف إلى تطوير نظام تعليمي يعكس احتياجات وتطلعات المجتمع السعودي ويرتقي بمستوى التعليم وجودته وإدخاله تحديثات ليشمل مهارات القرن الواحد والعشرين مثل التفكير النقدي والابتكار، وتكثيف الجهود للتعليم العملي والتطبيقي.

أما مصير الاتجاه الديني بما تسمى بالوهابية في الرؤية السعودية الجديدة لسنة 2030 والتي تتطلع إلى تحقيق تطور شامل في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام وتطوير المجتمع بما يتناسب مع التطورات العالمية الحديثة بما في ذلك التوجه الوهابي الذي يعتبر تياراً دينياً وثقافياً، فإنه يظل جزءاً من السياق الثقافي والديني للمملكة. ومع ذلك، فإن الرؤية لا تركز بشكل مباشر عليه بل تسعى إلى تهذيبه بما يتناسب وقيم الاعتدال والتسامح والتعايش السلمي بين جميع المكونات الثقافية والدينية في المجتمع السعودي.

فمصير الوهابية يتمثل كغيرها من التيارات الدينية في المملكة، في أن تظل جزءاً من الساحة الدينية والثقافية.

كما تتجه الرؤية نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتركيز على تحقيق التوازن بين الحريات الفردية والمسؤوليات المجتمعية، ليكون هناك حوار مستمر حول القيم والمبادئ الدينية في المملكة، بتشجيع النقاش المفتوح والبناء وفهم متبادل واحترام للتنوع الديني والثقافي.

سياسة نظام الحكم الحديث في تهذيب التيار الديني

سعى ولي العهد الحالي لتهذيب التيار الديني وهي من أهدافه الرئيسية في السنوات الأخيرة، ليتمكن مبدأ الوسطية ومحاربة التطرف والتشدد الديني.

فمن الناحية التاريخية كانت المملكة تعتمد على المنهج التقليدي المحافظ على تطبيق الشريعة الإسلامية ونشر وهجرة الفكر الديني المحافظ إلى أنحاء العالم الإسلامي، ومع ذلك، قد شهدت تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة.

في العقد الماضي، بدأ التركيز على مكافحة التطرف والتشدد الديني، وذلك كجزء من جهود ولي العهد لتحقيق رؤية 2030، قدمت الحكومة تغييرات كبيرة في القوانين والتشريعات الدينية وفتاوى العلماء بهدف الحد من هذا التشدد والتطرف.

- محاربة التطرف: توجّهت بقوة لمكافحة التطرف والتشدد الديني عن طريق مراقبة المدارس الدينية ومحتوى الخطاب الديني ومكافحة التطرف على الإنترنت.

كانت في السابق تعتمد على نهج تقليدي محافظ في تطبيق الشريعة الإسلامية ونشر وهجرة الفكر الديني المحافظ إلى أنحاء العالم الإسلامي كما قلت سابقاً، ثم شهدت تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، من بين الإجراءات التي اتخذتها لتهديب التيار الديني، يمكن ذكر ما يلي:

1 - التسامح والوسطية: حثت الحكومة على التسامح والوسطية في الدين، ودعمت المبادرات التي تعزز الحوار الديني البناء والتفاهم المشترك بين الثقافات والأديان.

2 - إصلاح التعليم الديني: قامت السعودية بإجراء إصلاحات شاملة في نظام التعليم الديني بهدف تعزيز المفاهيم الوسطية والتسامح وتجنب التطرف. تم تحديث المناهج الدراسية لتركز على تنمية الفهم الصحيح للإسلام. كما تم تدريب المعلمين والأئمة على تبني منهجية تدريس تشجع على التفكير النقدي والاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين الأديان.

3 - التركيز على الحوار الديني: تنظم مؤتمرات ومنتديات دولية للحوار الديني والثقافي، حيث يشارك علماء دين من مختلف الأديان والثقافات في مناقشات بناءة ومفتوحة. تهدف هذه المبادرات للوصول إلى تفاهم مشترك وتحقيق التسامح والسلام بين الثقافات والأديان المختلفة.

4 - دعم البحث الديني المستقل: بدأت السعودية تقدم دعماً للبحوث الدينية المستقلة التي تساهم في فهم الإسلام بشكل صحيح وتنشر الأفكار الوسطية والمعتدلة وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين العلماء والباحثين من تقديم تفسيرات دينية متسقة مع قيم الوسطية.

تهدف إلى تمكين الوسطية والتسامح في المجتمع السعودي. وهذه الجهود لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى المزيد من العمل، إلا أنها تتجه بوضوح نحو الرفع من قيم الوسطية ومحاربة التطرف والتشدد الديني في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الدور السعودي في تهديب التيار الديني من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين المجتمعات المسلمة والدول الأخرى. بالتعاون مع الأطراف الدولية، كما يمكنها أن تقود جهوداً لتعزيز رؤية وسطية للإسلام وقيم التعايش السلمي.

مع ذلك، يجب الملاحظة على أن تهديب التيار الديني يعد عملية طويلة الأمد تتطلب جهوداً مستمرة وشاملة للعديد من الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والدينية، كما تحتاج هذه الجهود إلى إرادة سياسية قوية وتعاون دولي لتحقيق الوسطية والتسامح في المجتمعات الدينية.

إضافة إلى الجوانب المذكورة سابقاً، يمكنها أيضاً أن تساهم في التهديب من خلال تعزيز التعليم والتثقيف الديني الشامل والشمولي، كما يمكن أن تقدم برامج تعليمية بطرق معاصرة ومتوازنة، وتعزز فهم القيم الإسلامية الحقيقية مثل التعاطف والعدل والتعايش السلمي، كما يمكن توفير منصات للمثقفين والعلماء الدينيين المعتدلين والمتسامحين لنشر رؤيتهم وفهمهم للإسلام.

علاوة على ذلك، يمكن أن تقوم السعودية بدعم المشاريع الإعلامية والثقافية التي تساعد على الفهم السليم للإسلام، وأن تشمل هذه المشاريع إنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية والكتب والمقالات التي تساهم في نشر الوعي والحوار البناء بين الأديان والثقافات المختلفة.

من المهم أن تتعاون السعودية مع المجتمع الدولي والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، لتبادل الخبرات. وأن تكون الشراكات الدولية فرصة لتعاون وتبادل الأفكار وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التطرف والتشدد الديني في مختلف المجتمعات، وأن تلعب دورًا قياديًا في المبادرات الدولية المشتركة لتطوير برامج ومشاريع تهدف إلى التواصل والتفاهم بين الثقافات.

وعليه، أن يكون الدور السعودي جزءًا من رؤية شاملة واستراتيجية متعددة الأوجه، تتضمن التشريعات والتعليم والثقافة والإعلام والحوار البناء والتعاون الدولي، يحتاج هذا الدور إلى استمرار الجهود والتزام قوي لقيم الوسطية ومكافحة التطرف والتشدد الديني في المجتمع السعودي وعلى المستوى الدولي.

التعديلات الرئيسية التي تمت تحت قيادة ولي العهد بالسعودية

قام ولي العهد السعودي بتنفيذ العديد من التعديلات والإصلاحات في السعودية منذ توليه منصبه في عام 2017. قام بإطلاق رؤية 2030 وهي خطة شاملة لتنويع اقتصاد المملكة وتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، تتضمن الرؤية تعزيز قطاعات مثل السياحة والترفيه والطاقة المتجددة وتحسين بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية. قدم تعديلات على عدة قوانين وتقاليد اجتماعية في المملكة. على سبيل المثال، تم رفع حظر قيادة النساء في عام 2018، وتعزيز حقوق المرأة في مجالات مثل التعليم والعمل، وإلغاء نظام الوصاية الذي كان يتطلب موافقة ولي الأمر على قرارات النساء في بعض الأمور الشخصية، كما أطلقت الحكومة برنامجًا واسع النطاق لمكافحة الفساد بقيادته.

أهم الإصلاحات القانونية والقضائية

شهدت المملكة العربية السعودية إصلاحات قانونية وقضائية مهمة تحت قيادة ولي العهد، من أبرزها: إصلاح النظام القضائي وإطلاق قانون الأحوال الشخصية، وسيأتي الكلام عليهما مفصلاً، وهذا تعزيزاً لاستقلالية القضاء وضمان الحياد في التعامل مع القضايا وتسريع الإجراءات القضائية وتقليل التأخير في إصدار الأحكام وتطبيق نظام المحاكم التجارية والإدارية لتقديم خدمات متخصصة وسريعة.

بخصوص النظام القضائي

شملت الإصلاحات والتي كانت محورية وجوهرية، تهدف إلى تحديث النظام القضائي وتطوير آلياته لضمان تحقيق العدالة بفعالية وشفافية. فيما يلي أهم الإصلاحات:

تعزيز استقلالية القضاء باتخاذ خطوات ملموسة لضمان استقلاليتهم عن أي تأثيرات خارجية، مما يضمن نزاهة الأحكام القضائية، وإعطاء القضاة صلاحيات أوسع لاتخاذ قراراتهم بناءً على الأدلة المقدمة ووفقاً للقانون. إنشاء محاكم تجارية، إدارية، وعمالية متخصصة والتي تعمل على تقديم حلول فعالة ومناسبة للنزاعات بناءً على نوع القضية.

إطلاق منصة "ناجز" لتوفير الخدمات القضائية إلكترونياً، بما في ذلك تقديم الدعاوى، والاستفسار عن القضايا، وإصدار الأحكام إلكترونياً. ورقمنة السجلات القضائية والمستندات وضمان حفظها بطريقة آمنة.

إصدار نظام الإثبات، في القضايا المدنية والتجارية، مما يسهل عملية التقاضي. إنشاء هيئات رقابية للتأكد من التزام القضاة والمحامين بالأخلاقيات المهنية والقانونية. والعمل على محاربة أي ممارسات فساد في النظام القضائي، وضمان نزاهة التعاملات القضائية. وإدخال المرأة في المجالات القضائية، حيث أصبحت مؤهلة للعمل كمحامية ومستشارة قانونية. نشر الأحكام القضائية بشكل علني مع الحفاظ على خصوصية الأطراف، مما يعزز الشفافية. تم تعديل بعض الإجراءات لضمان حقوق الأفراد في الحصول على محاكمة عادلة وسريعة وإدخال قوانين جديدة تعزز حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية المتهمين وضمان المساواة أمام القضاء. هذه الإصلاحات ساهمت في تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين بالنظام القضائي السعودي. كما جعلت المملكة أكثر تنافسية على المستوى الدولي من خلال توفير نظام قضائي حديث وفعال يدعم التنمية المستدامة، ويسهم في تحقيق رؤية السعودية 2030.

الجديد في الأحوال الشخصية

الإصلاحات الجديدة في قانون الأحوال الشخصية في السعودية جاءت كجزء من رؤية المملكة 2030، وتهدف إلى تنظيم العلاقات الأسرية بطريقة حديثة تتماشى مع القيم الإسلامية وتضمن الحقوق لجميع الأطراف. تم إصدار القانون في إطار جهود لتطوير البنية التشريعية وتحقيق التوازن بين العادات والتقاليد والتحديث. فيما يلي أبرز المستجدات: صدر قانون الأحوال الشخصية كأحد التشريعات الأربعة الرئيسية التي أعلن عنها ولي العهد في 2022، والقانون أول تشريع شامل للأحوال الشخصية في المملكة، وينظم العلاقات الأسرية بوضوح وشمولية. تعزيز حقوق المرأة في قضايا الزواج والطلاق والنفقة والحضانة، منح المرأة حقًا أكبر في اختيار شريك حياتها وضمان حقها في الطلاق وفق شروط محددة، مع تنظيم مسألة النفقة على الأبناء بعد الطلاق، بحيث تكون عادلة وواضحة. تحديد قواعد واضحة لتوزيع الحضانة بما يحقق مصلحة الطفل أولاً. وتسهيل وتسريع إجراءات الطلاق وتقليل النزاعات الناتجة عن تعقيد الإجراءات السابقة. مع منح الأم حق الحضانة التلقائية للأطفال في حال عدم وجود نزاع. وضع قيود على الزواج القسري لضمان موافقة الطرفين بشكل كامل. وتعزيز الرقابة على عقود الزواج وضمان استيفائها للشروط القانونية. تشجيع توثيق عقود الزواج إلكترونياً من خلال منصات مثل "ناجز"، مما يضمن الشفافية وسرعة الإجراء. مع إلزام توثيق الزواج والطلاق قضائياً لضمان حماية حقوق الأطراف. وضع ضوابط صارمة تحدد الحد الأدنى لسن الزواج، وتطبيق آليات لضمان عدم استغلال الأطفال في الزواج. تسريع البت في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية عبر محاكم متخصصة. وتوفير آليات للتسوية الودية في النزاعات الأسرية قبل إحالتها إلى المحاكم. وضع قواعد محددة لتنظيم الموارث وتقسيمها بين الورثة. وتقديم حلول واضحة لقضايا النفقة بما يراعي اختلاف الظروف. جعل مصلحة الطفل هي الأولوية في جميع الأحكام المتعلقة بالحضانة والرعاية. مع ضمان حق الطفل في العيش في بيئة آمنة ومستقرة بعيداً عن النزاعات الأسرية.

تعزيز استقرار وتقليل النزاعات الأسرية السعودية. وتحسين جودة حياة المرأة والطفل من خلال ضمان حقوقهم.

وعمل على تنشيط قطاع الرياضة والترفيه في المملكة العربية السعودية. وتنظيم عدة فعاليات رياضية وترفيهية كبرى مثل سباقات الفورمولا إي و نزالات في الملاكمة بين ملاكمين عالميين.

وقام بإصلاح قطاع التعليم من خلال تحديث المناهج الدراسية وتعزيز جودة التعليم، وتطوير برامج تدريبية للمعلمين وتحسين البنية التحتية للمدارس وتعزيز الابتكار والبحث العلمي.

بالإضافة قيامه على تنفيذ إصلاحات اقتصادية هامة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى المملكة. وتبسيط الإجراءات القانونية والبيروقراطية لتأسيس الشركات وتوفير بيئة أعمال ملائمة وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المستثمرين.

وأولى اهتمامًا كبيرًا لتحسين البنية التحتية في المملكة. والاستثمار في مشاريع تطوير الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ وتوفير خدمات الاتصالات والتقنية الحديثة.

كما قدمت الحكومة السعودية خطة لتحويل شركة أرامكو إلى شركة مساهمة عامة وطرح جزء من أسهمها في البورصة، وذلك في إطار جهود تنوع الاقتصاد السعودي وتحقيق أهداف رؤية 2030.

قام بثمين وتمتين العلاقات الدولية للمملكة، وذلك من خلال زيارات رسمية لعدة دول من أجل التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأخرى.

هذه بعض التعديلات والإصلاحات التي قام بها ولي العهد السعودي في السعودية، وهناك المزيد من التعديلات والإصلاحات التي تمت تحت قيادته، من بين هذه التعديلات والإصلاحات:

برنامج "شتاء السعودية": تم إطلاق برنامج "شتاء السعودية" الذي يهدف إلى تعزيز السياحة الداخلية في المملكة خلال فصل الشتاء، من خلال تنظيم فعاليات ومهرجانات وتطوير المنتجات السياحية في العديد من المناطق السياحية.

كما قامت الحكومة باتخاذ إجراءات التسامح الديني وتحديث الخطاب الديني في المملكة، من أجل التعايش السلمي بين الأديان ومكافحة التطرف والتطرف العنيف.

وإصلاحات لتحسين ظروف العمل وتوفير حماية أفضل لحقوق العمالة وتنظيم نظام العمل وتنقية بيئة العمل من ظاهرة العمالة المخالفة.

أما في قطاع الصحة: تم تعزيزه من خلال تطوير المستشفيات والمراكز الطبية وتحسين جودة الرعاية الصحية وتوفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين.

وفي مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة تم تعزيزه في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، وتهدف هذه الجهود إلى تنوع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط.

هذه بعض التعديلات والإصلاحات الرئيسية التي تمت تحت قيادته. بهدف تحقيق رؤية 2030 وتحويل المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد متنوع ومتطور.

سياسة نظام الحكم السعودي الحديث في تهذيب التيار الديني

في عهد ولي العهد السعودي، شهدت معادلة نظام الحكم السعودي تحولات ملحوظة على العديد من الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية.

أما بخصوص التحولات السياسية والتي أصبح فيها ولي العهد اللاعب الرئيسي في السياسة السعودية، حيث عمل على تقوية سلطته داخل العائلة المالكة وأدى إلى تغييرات في هياكل الحكم. الأمر الذي مكّنه من تنفيذ العديد من السياسات والمشاريع الطموحة، وقد شهدت المملكة تغييرات هيكلية في أطر الحكم بتقوية دور المؤسسات التنفيذية كمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومع ذلك تم تطوير دور هيئة كبار العلماء في تحديد السياسات الدينية.

فرغم أن النظام السعودي ما يزال يحتفظ بنظام ملكي مطلق، إلا أن هناك إشارات إلى رغبة في الانفتاح السياسي وتحديث مؤسسات الدولة، مثل تطوير مشروع "النوم" والمدن المستقبلية التي تتبع نموذجاً مختلفاً عن الأنماط التقليدية للمدن السعودية.

أما التطورات الاقتصادية التي شهدتها السعودية من قبل الأمير والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع اقتصادي من خلال تطوير قطاعات مثل السياحة، والتقنية، والطاقة المتجددة. تُعد هذه الرؤية خطة طويلة المدى لإعادة صياغة الاقتصاد السعودي وجعله أكثر استدامة.

من بين الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها في هذا الإطار زيادة الضرائب، إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة، وتطوير القطاع الخاص. كما تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية، مع إطلاق مشاريع ضخمة مثل "مشروع البحر الأحمر" و"القدية". وعن تحولات سوق العمل، عملت الحكومة على تحديثه من خلال برامج مثل "السعودية أولاً" التي تهدف إلى توظيف السعوديين في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص، وإشراك المرأة للمشاركة في القوى العاملة.

أما الإصلاحات الاجتماعية التي شهدتها السعودية في السنوات الأخيرة من تغييرات اجتماعية هامة، تمثلت في منح المرأة حقوقاً كانت مغيبة عنها في الماضي. من أبرزها السماح لها بقيادة السيارات، وفتح مجال العمل في قطاعات كانت محصورة على الرجال مثل الطيران والشرطة.

وبانفتاحها الثقافي والفني من خلال السماح بإقامة الحفلات الموسيقية، الأفلام السينمائية، والمهرجانات الثقافية. هذا التحول جزء من سياسة "التحول الاجتماعي" التي تهدف إلى تحديث المجتمع السعودي وفق معايير جديدة.

جملة قالها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عند زيارته للسعودية، حيث شدد على أهمية التصدي للإرهاب والتطرف. وبعد الزيارة توالى التغييرات والتصريحات والمواقف السعودية التي تصب في هذا الاتجاه إذ أعلن عن إبعاد ولي العهد السابق من سدة الحكم وإعفائه من منصبه كوزير للداخلية وتعيين الأمير الشاب صاحب (32 عاماً) ولياً للعهد، بتعزيز سلطته وتقديم نفسه كإصلاحي وممثل لأمال طموحات الشباب. 1 وإعلانه الحد من صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، العودة إلى الإسلام المعتدل حسب مواقع التواصل الاجتماعي هي ظاهرة نشأت مع تزايد استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث بدأ العديد من الأشخاص والمؤسسات في إعادة تفسير وتقديم الإسلام بصورة تتسم بالاعتدال والتسامح بعيداً عن التطرف والحوار بين الأديان، احترام الآخر، ومكافحة التعصب. هذا النهج يعكس فهماً للإسلام لا يقتصر على المظاهر السطحية، بل يمتد ليشمل القيم الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وأنشئت منصات هذه المنصات توفر فرصة للتعليم بأسلوب حديث، وتستهدف جمهوراً شبيهاً في الغالب. وأنشئت منصات لمنظمات إسلامية معتدلة مثل "المنتدى العالمي للوسطية" أو "المجلس الإسلامي العالمي" تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي للرد على التطرف، والدعوة إلى رؤية إسلامية أكثر شمولاً واعتدالاً. ومن خلال هذه المنصات يشارك العديد من الأفراد والهيئات الإسلامية آراء حول قضايا معاصرة تتعلق بحقوق الإنسان، التعايش السلمي، وغيرها من المواضيع التي تلامس المجتمع المسلم المعاصر. نظراً لأن معظم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي هم من الشباب، فإن هذه الفئة تصبح أكثر انفتاحاً على الأفكار المعتدلة، وتكون أكثر قدرة على التأثير بالأصوات الوسطية التي تقدم صورة حقيقية وعادلة عن الإسلام، بعيدة عن الحروب

الأيديولوجية والتطرف.

في ظل التغطية الإعلامية الغربية التي أحياناً تروج لصورة مشوهة للإسلام، هناك حاجة إلى مواجهة هذه الصور النمطية عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث يقوم العديد من المسلمين بالرد على تلك الادعاءات من خلال تقديم تفسير دقيق للثقافة الإسلامية والممارسات الدينية، وهو ما يعزز صورة الإسلام المعتدل.

ونجد بعض الشخصيات المؤثرة على مواقع التواصل الاجتماعي تركز على الجانب الروحي للإسلام، بما في ذلك تعزيز الوعي بالعبادات، الصلاة، الصيام، والصدق. هذه الحركات تشجع على العودة إلى الإسلام من منطلق الإيمان العميق بالله والتقوى، مما يعزز الروحانية والتوازن في حياة الأفراد.

بالرغم من ذلك، هناك أيضاً تحديات تواجه هذا الاتجاه، حيث يُتهم بعض الدعاة بالتهاون أو عدم التمسك الصارم بالنصوص الدينية، مما يثير جدلاً داخل الأوساط الإسلامية، في بعض الأحيان، يتم استخدام هذه المنصات لترويج أفكار مغلوطة باسم "الإسلام المعتدل"، وهو ما قد يُحدث لبساً في تفسير المفاهيم الدينية.

تخلي النظام السعودي على المنهج الوهابي من الحياة السياسية وأسبابه

شهد النظام السعودي تحولات كبيرة في مقاربتة للمذهب الوهابي وتأثيره على الحياة السياسية في المملكة، وذلك نتيجة لعدة عوامل محلية وإقليمية ودولية. بدايةً، يمكن القول إن الوهابية قد شكلت الأساس الفكري والسياسي للدولة السعودية منذ تأسيسها، لكن في العقود الأخيرة، كان هناك تغييرات ملحوظة في العلاقة بين النظام والوهابية، ومن أبرز الأسباب التي ساعدت في هذا التحول، هي الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لعائدات النفط، مما أدى إلى تغيرات اجتماعية وثقافية منها تطور التعليم، وظهور طبقة متعلمة من الشباب السعودي الذين يتطلعون لمستقبل أكثر انفتاحاً وتحديثاً. وتطور في البنية الاجتماعية، بتزايد الانفتاح على العالم وكذا التواصل مع ثقافات مختلفة، مما أثر في النظرة نحو التفسير الوهابي التقليدي للإسلام.

أما العوامل السياسية الداخلية فبعد فترة من السيطرة المطلقة للوهابيين على الشؤون الدينية، بدأ النظام السعودي في تقليص النفوذ الوهابي في بعض المجالات. وقد سعى إلى تحقيق توازن بين القوى المختلفة داخل المملكة، حيث ظهرت مطالب من داخل المجتمع السعودي بفتح المجال للحريات الشخصية والثقافية.

فرؤية 2030 بقيادة ولي العهد تتطلب تغييرات في الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث أن الانفتاح والتحديث يتطلب التقليل من تأثير الأيديولوجيات المتشددة مثل الوهابية.

هناك تحديات إقليمية ودولية في ظل التغيرات الجيوسياسية في المنطقة، مثل صعود الحركات الإسلامية المتشددة (كالقاعدة وداعش) في المنطقة، أصبح هناك ضغط دولي على المملكة لتقليص دعمها للأيديولوجيات المتشددة. وخاصة بعدما ربطت بعض الدول الغربية الوهابية بالإرهاب والتطرف.

في هذا السياق، بدأ النظام السعودي في تبني خطاب معتدل بشكل أكبر في التعامل مع قضايا مثل حقوق المرأة، التعددية الدينية، والتسامح، بهدف تحسين صورة المملكة على الساحة الدولية.

بالرغم من أن الوهابية تعتبر جزءاً من السلفية، إلا أن هناك تزايداً في تأثير السلفية المعتدلة داخل المملكة، وهو ما ساعد في تعديل بعض جوانب المنهج الوهابي التقليدي. هذه الحركات أكثر تقبلاً للاختلافات الدينية والثقافية، وأقل تشدداً في المواقف السياسية.

اصلاحات ولي العهد الدينية

منذ تولي ولي العهد منصبه، بدأ في تنفيذ مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية التي شملت مجالات وهو ما تطلب تغييراً في تفسير بعض الجوانب الدينية المتشددة.

ومن بعض هذه الإصلاحات تقليل الاعتماد على الفتاوى الدينية في مجالات الحياة العامة، وتعزيز دور الدولة في التنظيم السياسي والاجتماعي بعيداً عن التأثير الديني المباشر.

وعليه، ظهرت توترات بين النظام السعودي وبعض رجال الدين الوهابيين الذين يعارضون الإصلاحات، وهذه التوترات أصبحت واضحة في مواجهة بعض القرارات التي تم اتخاذها في مجال التعليم، وحقوق المرأة، والأنشطة الترفيهية، رغم ذلك، حافظ النظام السعودي على علاقته مع بعض علماء الدين الوهابيين الذين يوافقون على رؤية الدولة، وهو ما يعكس تحولاً تدريجياً في العلاقة بين السياسة والدين في المملكة.

ومن التوجهات أيضاً هناك توجه نحو "الإسلام المعتدل" هو تجديد الخطاب الديني. ويشمل التقليل من التأثير الوهابي التقليدي على الأمور السياسية والاجتماعية. في ظل هذه التحولات، سعى النظام السعودي إلى تعزيز مفهوم التعايش الديني والقبول بالاختلاف، خاصة على مستوى الخطاب الإعلامي والديني.

ولا تخلو هذه الأيديولوجيات الوهابية من النقد الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي، هناك فئات شبابية ومنظمات غير حكومية تشكو من الفكر الوهابي الذي يفرض تقاليد اجتماعية صارمة، ويشمل ذلك مسائل مثل الحريات الشخصية وحقوق المرأة، كما أن هنالك ضغوطاً على النظام السعودي لتقليص سلطات رجال الدين في رسم السياسات الاجتماعية، وهو ما يعكس التحول الثقافي في المجتمع السعودي. أما على المستوى الخارجي، فقد برزت انتقادات عديدة للمملكة حول كيفية إدارة علاقتها بالتيارات الدينية المتشددة، فالدول الغربية والعديد من المؤسسات الدولية طالبت المملكة بتقليص تمويل الجماعات المتشددة، والتي كانت تتم في فترات سابقة عبر مؤسسات دينية سعودية، هذا الانتقاد كان يحفز السعودية على إعادة النظر في استراتيجياتها الدينية في الخارج.

مع تطور المملكة نحو الحداثة والعصرنة، سعت إلى إعادة صياغة خطابها الديني ليكون أكثر اعتدالاً، وذلك من خلال تفعيل برامج تعليمية وندوات فكرية تروج لفهم ديني معتدل، وتجدر الإشارة إلى أن السعودية استضافت في السنوات الأخيرة العديد من الفعاليات التي تشجع على الحوار بين الأديان وتعمل على نشر قيم التسامح، وقد شهدنا، الدعوات التي أطلقها ولي العهد "الإسلام الوسطي"، وهو خط فكري يبتعد عن تشدد الوهابية ويعتمد على مواقف معتدلة، وأشار إلى أن بلاده عانت خلال العقود الماضية من سيطرة ما وصفها بالمذاهب الصارمة التي حكمت المجتمع، مشيراً إلى أنه قد آن الأوان لمحاربة هذه الأفكار والقضاء عليها فوراً، قائلاً أن بلاده تريد أن تعيش حياة طبيعية تترجم مبادئ ديننا السمح وعاداتنا وتقاليدنا الطيبة، ونتعايش مع العالم ونساهم في تنمية وطننا والعالم.

إن العلاقة بين الدولة السعودية والتيار الوهابي قد تتحول إلى نوع من التوازن المعقد بين الديني والسياسي. وعلى الرغم من التقليل التدريجي في التأثير السياسي للوهابية، إلا أن النظام السعودي قد يظل يحرص على الحفاظ على علاقة قوية مع التيار الديني الوهابي، باعتبارهم جزءاً من الهوية التاريخية للمملكة ومن أنماط التنظيم المجتمعي والسياسي.

في النهاية، سيظل تأثير الوهابية موجوداً في الشؤون الدينية، ولكن قد يتضاءل في الجوانب السياسية والاجتماعية التي تطلب تحديثاً وتطويراً يتماشى مع التطورات الداخلية والخارجية.

وفي المستقبل، ستظل تحديات متعددة تواجه عملية فصل الدين عن السياسة في السعودية. ذلك أن الوهابية لا تمثل مجرد تيار ديني، بل هي جزء من الهوية الوطنية والثقافية العميقة للمجتمع السعودي. من هنا، فإن أي محاولة لتقليص

نفوذها قد تواجه مقاومة داخلية من بعض القطاعات المحافظة، وقد تثير تساؤلات حول الهوية الإسلامية للسعودية في عيون العديد من المواطنين والمجتمعات الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، ستحتاج السعودية إلى إيجاد طريقة للتوازن بين الرغبة في الانفتاح والتحديث، وبين الحفاظ على الاحترام للتراث الديني الذي أسهم في تشكيل الدولة والمجتمع السعودي.

خلاصة الكلام يمكننا القول أن النظام السعودي قد بدأ في تبني سياسة متوازنة ومرنة، حيث يسعى إلى تقليص تأثير الوهابية في مجالات السياسة والحياة العامة، في إطار سعيه لتحقيق التحديث والتطور الاجتماعي والاقتصادي. لكنه في الوقت ذاته، لا يزال يواجه تحديات كبيرة في كيفية التعامل مع التأثير الديني في الحياة السياسية دون المساس بهوية المملكة. في هذا السياق، يبدو أن النظام السعودي يواجه مرحلة انتقالية صعبة بين الحفاظ على الإرث الديني الذي شكل الأساس الذي قامت عليه الدولة، وبين الحاجة إلى التحولات السياسية والاجتماعية التي تتطلب توازناً دقيقاً بين الدين والسياسة.

استمرار الإصلاحات والتحديات في ضمان الحرية الدينية في السعودية:

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد شهدت إصلاحات اجتماعية واقتصادية كبيرة في السنوات الأخيرة، تظل قضية الحرية الدينية مجالاً حساساً يتطلب الكثير من الدقة والتوازن بين المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. يمكن الاستمرار في النقاش حول هذا الموضوع عبر تسليط الضوء على بعض النقاط الأساسية التي تمثل تحديات وإمكانيات للإصلاح المستقبلي.

هناك تحديات داخلية مقيدة بتقاليد دينية صارمة أبرزها التمسك بالعديد من التقاليد والأنماط الدينية التي تترسخ في المجتمع. ويُعد الفقه الحنبلي المذهب السائد في المملكة، ورجال الدين الذين ينتمون إلى التيار السلفي لهم دور كبير في تشكيل السياسات الاجتماعية والدينية، ولهم تأثير قوي في مقاومة أي تغييرات قد تُعتبر "ليبرالية" أو تتناقض مع التفسير التقليدي للشريعة. كما أن استمرار هيمنة هذا التيار قد يشكل عائقاً أمام أي إصلاحات دينية شاملة، وهذه النوعية تشعر بالتهديد من أي محاولة لفتح المجال أمام الأديان والمذاهب الأخرى. وكذا النمط التقليدي في فهم الدين لا يزال له تأثير قوي في العديد من الأوساط الاجتماعية والسياسية.

وهناك تحديات إقليمية ودولية تتعرض لها المملكة، خصوصاً من منظمات حقوق الإنسان، لدعم حرية الأديان وتعزيز حقوق الأقليات. تقارير سنوية من هيئات مثل "منظمة العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" تنتقد سجل المملكة في مجال الحريات الدينية. ومن أجل هذه الضغوط ذهبت الحكومة السعودية إلى مراجعة سياساتها وفتح نقاش حول كيفية تحسين أوضاع الأقليات الدينية.

كما يوجد تحديات تتعلق بالوضع الإقليمي المضطرب، خاصة مع تطور الحركات الإسلامية السياسية في المنطقة. أحياناً يتم الربط بين الإصلاحات الدينية الداخلية وبين الجهود السياسية الإقليمية، مثل بناء تحالفات مع دول عربية أو أخرى ذات أغلبية غير إسلامية، ما قد يجعل الإصلاحات الدينية مجالاً للضغط السياسي الدولي.

بالإضافة إلى إصلاحات اجتماعية واقتصادية، قد تشعر القيادة السياسية بضرورة التأكيد على هويتها الدينية كأداة للحفاظ على الاستقرار الداخلي وتجنب التأثيرات السلبية التي قد تطرأ من الانفتاح الديني المفرط.

أما الإصلاحات المستقبلية لتحقيق التوازن بين الشريعة وحقوق الإنسان لممارسة الأفراد معتقداتهم الدينية بحرية فلا بد من تدعيم حرية الأديان والسماح بممارسة الأنشطة الغير دينية وفي إطار تنظيمي يضمن احترام القيم الاجتماعية. ولن يتأتى إلا بتعليم وتوعية المواطنين حول التعددية الدينية والقبول بالآخر وترسيخ لغة الحوار بين الأديان في المناهج

الدراسية ووسائل الإعلام التي تسهم في تكوين بيئة اجتماعية تتقبل المعتقدات الأخرى، وإقرار الدولة لقوانين واضحة تحمي حقوق الأقليات الدينية.

ولإعادة إصلاح الحرية الدينية في النظام السعودي والتي تعد عملية تدريجية ومعقدة تتطلب توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على الهوية الدينية للمملكة وضمان حقوق الأفراد في ممارسة دينهم بحرية. فهذه العملية تتطلب تعهد ولي العهد قيادتها سياسيًا برؤية مستنيرة قادرة على تحديد وتطوير حلول تضمن احترام التعددية الدينية مع الحفاظ على القيم الاجتماعية والثقافية التي تشكل أساس المملكة.

إصلاح الفكر والثقافة والاقتصاد

تهدف السعودية في إطار رؤية 2030 إلى تطوير وتحسين العديد من جوانب الحياة في البلاد. وقد شملت هذه الرؤية تحديدًا شاملاً في مجالات متنوعة، بما في ذلك الفكر، الثقافة، والاقتصاد. وفي هذا السياق، يمكن مناقشة سبل إصلاح هذه الجوانب من خلال عدة محاور رئيسية:

فإصلاح الفكر والثقافة يتطلب فتح فضاء أوسع للحوار الفكري والثقافي، مع تطوير نظام التعليم ليكون أكثر تنوعًا ومرونة في استيعاب الأفكار والمفاهيم الحديثة، وتعزيز التفكير النقدي.

ومن أهم أهداف الرؤية هو تعزيز صورة السعودية كداعم رئيسي للاعتدال والتسامح، ويتم ذلك بتطوير الخطاب الثقافي والفكري والابتعاد عن الفكر المتطرف المتشدد، للتواصل مع الثقافات العالمية وفتح قنوات لتبادل المعرفة والفنون والثقافات يسهم في تحديث الثقافة الوطنية مع الحفاظ على الهويات الثقافية المحلية، للقيام بإصلاحات اقتصادية ومشاريع كبيرة لعلاقاتها بالشؤون الدينية التي تمنع كل شيء بحجة أن هذا البلد محافظ، فهي تحتاج لصورة جديدة مختلفة عن السابقة السائدة في الخارج.

أما الناحية الاقتصادية و من أبرز أهدافها هو تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. ويتم ذلك بدعم قطاعات جديدة مثل السياحة، التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والتصنيع، لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية، لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتدعيم الابتكار.

إضافة إلى ذلك لابد من تحديث منظومة التعليم وتوجيهها نحو مجالات المستقبل مثل البرمجة، الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، لتمكين الشباب السعودي من الانخراط في وظائف جديدة، وتقليل معدل البطالة، مع دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تسهيل التمويل، وتقديم حوافز ضريبية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لتسريع نمو هذا القطاع.

تفعيل الحوكمة الفعالة من خلال تحسين الشفافية والمساءلة في جميع القطاعات الحكومية والخاصة. وذلك بتدعيمها بالقوانين واللوائح لمكافحة الفساد وتطبيق العدالة والمساواة.

مزيداً من الإصلاحات في التشريعات الاجتماعية على ما تشهده المملكة من تحولات كما ذكرنا سابقاً في مشاركة المرأة بكل أنواع الأنشطة السياسية والرياضية والعمل على إدخالها في سوق العمل والمناصب القيادية، مع توسيع فرص التعليم الأكاديمي والتدريب المهني للشباب بما يتناسب والسوق العمل باعتبارهم جزء من الاقتصاد الرقمي والمبتكر. وتوجيه الاستثمار في الطاقة الشمسية والاستفادة من الموارد الطبيعية و في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات، حيث يجب التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية وبين الانفتاح على التحديث.

أصبح الاهتمام بالثقافة والفنون كجزء أساسي من رؤية المملكة للمستقبل، فتم فتح المجال للعديد من الفعاليات الثقافية والفنية التي لم تكن موجودة من قبل. وإقامة مهرجانات موسيقية، فنية، ومسابقات رياضية عالمية، مثل مهرجان البحر الأحمر السينمائي وفعاليات الدرعية التاريخية، والعديد من الأنشطة الرياضية الكبرى مثل Formula E ومهرجان

الرياض للتسوق. وتسليط الضوء على الفنون والتراث الشعبي السعودي، بالإضافة إلى دعم الصناعات الإبداعية مثل السينما، الموسيقى، والمسرح، مع توفير بيئة قانونية تسهل الإنتاج وتفتح السوق أمام المبدعين المحليين والأجانب. لتصبح مركزاً إقليمياً للفن والترفيه وهذا ما تحقق في فترة وجيزة جداً.

والتركيز على الأماكن التاريخية والمعالم السياحية. لتعزيز الثقافة المحلية وجعلها وجهة سياحية دولية. تجذب السياح من أنحاء العالم وليس فقط المسلمين القادمين لأداء الشعائر الدينية. التي أصبح الحج والعمرة أحد أهم مصادر الإيرادات في السعودية، ولا شك أن المملكة تتطلع إلى تطوير هذا القطاع وزيادة أعداد الزوار.

ومن المشاريع الجديدة مثل نيوم، فإن السعودية تسعى إلى تحويل السياحة إلى قطاع متنوع، و في هذا الإطار تم تعديل القوانين لتسهيل الحصول على التأشيرات للسياح الدوليين، وعمليات السفر والإقامة، مما سيساعد في زيادة حركة السياحة الوافدة.

الرؤية الاقتصادية الشاملة لولي العهد السعودي 2030

رؤية ولي العهد السعودي الاقتصادية لعام 2030 تُعد من أهم المشاريع التنموية في السعودية. تتمحور هذه الرؤية حول تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وتنويع الاقتصاد من خلال تعزيز قطاعات مختلفة، مثل السياحة، التكنولوجيا، والصناعات التحويلية.

أبرز ملامح الرؤية الاقتصادية:

تسعى الرؤية إلى تنويع وتنمية قطاعات غير نفطية، مثل التعدين، ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوطين الصناعات الحيوية، مثل الصناعات العسكرية والطبية ودعم الابتكار التقني وتحفيز ريادة الأعمال، مع العمل على تطوير مشاريع سياحية كبرى، مثل مشروع البحر الأحمر و نيوم. وتزايد عدد الزوار الدوليين من خلال اجراءات التأشيرات السياحية المبسطة واستثمارات في البنية التحتية.

أما بخصوص الطاقة المتجددة عملت على الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح. وتعزيز الكفاءة وترشيد استهلاكها.

بالإضافة إلى خصخصة شركات القطاعات الحكومية لجذب الشراكة الاستراتيجية الأجنبية الدولية لتعزيز النمو الاقتصادي.

أهداف إضافية: إطلاق مبادرات تهدف إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية وتحسين جودة الحياة مثل برامج الإسكان وتحسين الخدمات الصحية بزيادة المساحات الخضراء والمرافق العامة في المدن، وتشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية.

تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية من خلال التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة. وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لتحسين بيئة العمل والاستثمار.

استثمار ضخم في مشاريع البنية التحتية مثل النقل العام، السكك الحديدية، والمطارات بهدف الربط بين مناطق المملكة لتحفيز التنمية الإقليمية.

- تقديم تسهيلات لرواد الأعمال والشركات الناشئة. مع إنشاء مراكز أبحاث متقدمة لتعزيز الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية.

- زيادة الاعتماد على الموارد المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية. وإطلاق برامج مثل "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" لزراعة مليارات الأشجار ومكافحة التصحر.
- جعل المملكة مركزاً اقتصادياً عالمياً من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يربط بين القارات. المساهمة الفعالة في القضايا الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالطاقة، البيئة، والتنمية المستدامة.
- إنشاء سوق مالية متطورة وتعزيز الشمول المالي مع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تقديم بيئة استثمارية محفزة ومستقرة. وجعلها محور ونموذج عالمي في التطور والتنمية المستدامة للتجارة من خلال مشاريع كبرى مع التركيز على الاستثمار البشري والموارد الطبيعية. والعمل على تطوير البنية التحتية للموانئ والمطارات، بشبكة سكك حديدية تربط بين المدن الرئيسية.
- تطوير استراتيجيات للزراعة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية. وتحسين إدارة الموارد المائية من خلال تقنيات تحلية المياه وإعادة التدوير.
- أما المشاريع الكبرى المستقبلية فنجد مشروع نيوم الذي يتصدر القمة وهي مدينة ذكية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة، وكذا مشروع القدية ذات الوجهة الترفيهية والرياضية والثقافية على المستوى العالمي، ومشروع البحر الأحمر لتطوير منتجعات سياحية
- تعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي كإطلاق مبادرات مثل "استثمر في السعودية" لتشجيع الاستثمارات الدولية، وتعديل القوانين لتسهيل إنشاء الأعمال وتقليل العقبات أمام المستثمرين.
- تطوير قطاع الثقافة والتراث بالمحافظة على هذا الموروث الثقافي السعودي من خلال ترميم المواقع التاريخية وتعزيز الهوية الوطنية. واستضافة فعاليات عالمية في مجالات الفنون، المسرح، والسينما.
- أما مجال التعليم والتدريب تسعى المملكة لإعادة تصميم المناهج التعليمية لتتناسب مع متطلبات سوق العمل وهذا بالاستثمار في التدريب المهني والبرامج التقنية لإعداد الشباب لمهن المستقبل.
- الدعم في التحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير قطاع الاتصالات، مع تمكين التجارة الإلكترونية وتطوير تقنيات الدفع الإلكتروني وهذه العملية أصبحت سارية بشكل طبيعي وساعدتها ظروف كورونا وهي في طريقها للتطور أكثر.
- تحسين بيئة الأعمال: بتقليل البيروقراطية والإجراءات التنظيمية لتسهيل ممارسة الأعمال مع دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركاً أساسياً للاقتصاد.
- التكامل الإقليمي والدولي والتعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الخليج والدول العربية. إقامة شراكات استراتيجية مع الاقتصادات العالمية الكبرى.
- زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل. وتقليل الاعتماد على النفط عن طريق رفع إيرادات القطاعات الأخرى مثل السياحة والاستثمارات.
- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع ضمان حقوق الجميع، وتعزيز القيم المرتبطة بالتسامح والتعايش.
- رؤية 2030 ليست مجرد خطة اقتصادية، بل هي مشروع حضاري شامل يهدف إلى تمكين السعودية من احتلال مكانة ريادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع تحسين جودة حياة مواطنيها وضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

- الحفاظ على دور السعودية كأكبر مصدر للنفط مع تنويع استثماراتها في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.
- تطوير تقنيات استخلاص الكربون والتقليل من البصمة الكربونية للمشروعات البترولية.
- رقمنة الخدمات الحكومية بالكامل من خلال مبادرات مثل "منصة أبشر" و"يسر". ودعم الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لخلق بنية تحتية متطورة في المدن الذكية.
- تعزيز الاستثمار في الرياضة من خلال استضافة البطولات العالمية مثل "فورمولا 1" وكأس العالم للأندية وكأس العالم.
- ودعم الرياضات المحلية وزيادة عدد المشاركين فيها، بما في ذلك دعم المرأة في المجال الرياضي.
- إطلاق برامج لتبادل الثقافات مع الدول الأخرى وتعزيز الفهم المتبادل. وتشجيع الشركات العالمية على إنشاء مقرات إقليمية في المملكة، كما هو الحال في برنامج "المقر الإقليمي".
- تعزيز جودة الخدمات الصحية من خلال إنشاء مستشفيات ومراكز طبية متطورة. وإطلاق برامج وقائية وطنية للحد من الأمراض المزمنة.
- تطوير قطاع الفنون والموسيقى من خلال مؤسسات مثل هيئة الثقافة السعودية. وتقديم منح ودعم مالي للمبدعين ورواد الأعمال في المجالات الإبداعية.
- تحقيق تنمية متوازنة تشمل جميع مناطق المملكة، عبر مشاريع مخصصة لتحفيز التنمية الريفية والحضرية. وتقليل الفجوة التنموية بين المدن الكبرى والمناطق الأقل تطوراً.
- تسهيل إنشاء المتاجر الإلكترونية من خلال سياسات ضريبية مرنة ودعم تقني. وتطوير مراكز لوجستية متخصصة لدعم التجارة الرقمية.
- دعم الجمعيات الخيرية والقطاع غير الربحي كجزء من التنمية المستدامة. وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال سياسات وطنية مشجعة.
- زيادة عدد الجامعات السعودية المصنفة عالمياً. ودعم المشاريع البحثية التي تلبي احتياجات السوق وتعزز الابتكار.
- توسيع الشراكات مع دول الخليج لتعزيز التكامل الاقتصادي. ودعم مبادرات التنمية المستدامة على المستوى العربي والدولي.
- إن إصلاح الفكر، الثقافة، والاقتصاد في المملكة العربية السعودية هو عملية طويلة ومعقدة، لكنها خطوة هامة نحو المستقبل. بفضل رؤية 2030، فإن السعودية تسعى إلى تطوير نفسها لتكون أكثر انفتاحاً، تنوعاً، وابتكاراً، مع الحفاظ في نفس الوقت على هويتها الثقافية والدينية. في السنوات القادمة، من المتوقع أن تواصل المملكة تحقيق تقدم كبير في مختلف المجالات التي تم ذكرها، مما يساهم في تعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة مكانتها على المستوى الدولي.

المراجع الإعلامية الخاصة بإصلاحات ولي العهد السعودي ورؤيته لـ 2030

رؤية ولي العهد السعودي 2030 تعتمد على إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية، وتُعدّ خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المملكة وإلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط، كما تشمل المبادرات الرئيسية لهذه الرؤية.

ويمكنك الاطلاع على المصادر الرسمية والبرامج المخصصة لرؤية 2030 على الموقع الرسمي للمبادرة السعودية للحصول

على تفاصيل دقيقة، حيث يتوفر النص الكامل للرؤية بالإضافة إلى التقارير السنوية والتحديثات المستمرة. كما يُنصح بالاطلاع على التقارير السنوية للرؤية، مثل التقرير السنوي لعام 2023، الذي يسلط الضوء على الإنجازات والتحديات المستمرة في تنفيذ الرؤية، على المنصة الوطنية GOV.SA.

وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية التي تحدثت عن رؤية ولي العهد 2030

تُعد رؤية السعودية 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في السعودية. للتواصل مع الجهات الرسمية المعنية برؤية 2030 عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يمكنك متابعة الحسابات التالية:

تويتر: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي @SaudiVision2030 :

فيسبوك: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي: رؤية السعودية 2030

إنستغرام: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي @saudivision2030 :

تُستخدم هذه الحسابات لنشر التحديثات، الأخبار، والمحتوى المتعلق برؤية 2030، مما يتيح لك متابعة أحدث المستجدات والمبادرات المرتبطة بها.

أما وسائل الإعلام السعودية الرسمية والخاصة فنجد قناة الإخبارية السعودية، وقناة العربية اللتان يقوموا بتغطيات مستمرة للمبادرات المتعلقة برؤية 2030 و القنوات الدولية كقناة الجزيرة ، بالإضافة إلى برامج حوارية مع المسؤولين والقائمين على تنفيذها.

تقارير المنظمات الدولية عن رؤية ولي العهد السعودي 2030

تُعد رؤية السعودية 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المملكة العربية السعودية، تُولي المنظمات الدولية اهتمامًا كبيرًا لهذه الرؤية، حيث تُصدر تقارير وتقييمات دورية حول تقدم المملكة في تنفيذ أهدافها. فيما يلي بعض التقارير البارزة:

تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية: أصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) ، حيث أشار إلى تقدم المملكة في مؤشرات التنافسية العالمية، مما يعكس نجاح رؤية 2030 في تحسين بيئة الأعمال .

تقرير وكالة S&P للتصنيف الائتماني: مشيدةً بنمو القطاع غير النفطي وجهود التنوع الاقتصادي المبذولة في إطار الرؤية.

تقرير وكالة Moody's للتصنيف الائتماني: رفعت الوكالة التصنيف الائتماني للسعودية إلى Aa3 ، معترفةً بالجهود المبذولة في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وهو جزء أساسي من رؤية 2030 .

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تُصدر اللجنة تقارير دورية حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتُبرز دور رؤية 2030 في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة .

تقرير المركز الوطني للتنافسية: يُصدر المركز تقارير دورية حول أداء المملكة في المؤشرات العالمية، مسلطاً الضوء على تقدم المملكة في مجالات مثل بيئة الأعمال والابتكار، في إطار رؤية 2030 .

تقارير صندوق النقد الدولي (IMF): تصدر تقارير دورية عن الاقتصاد السعودي وتقييم التقدم في تنفيذ رؤية 2030.

تقارير البنك الدولي: تتناول تأثير الرؤية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

تقارير شركات الاستشارات العالمية: مثل ماكينزي وبوسطن كونسلتينج جروب، التي قدمت تحليلات حول فرص وتحديات رؤية 2030.

تقارير منظمات دولية: مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تقدم تحليلات حول تأثير رؤية 2030 على الاقتصاد العالمي.

تُظهر هذه التقارير التقدم المستمر للمملكة في تحقيق أهداف رؤية 2030، خاصة في مجالات التنافسية الاقتصادية، التصنيف الائتماني، والتنمية المستدامة.

الفعاليات والمنتديات المرتبطة برؤية 2030

تُعَدّ رؤية السعودية 2030 خطة استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في المملكة، تسهم الفعاليات والمنتديات المرتبطة بهذه الرؤية في تعزيز أهدافها عبر مجالات متعددة. فيما يلي بعض الفعاليات والمنتديات البارزة:

مؤتمر مبادرة الاستثمار المستقبلية (FII)

يُعقد سنوياً في الرياض، ويجمع قادة الأعمال والمستثمرين لمناقشة الفرص الاستثمارية في المملكة، مما يعكس التزام السعودية بتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على النفط.

إكسبو 2030 EXPO الرياض: تستضيف المملكة إكسبو 2030، وهو حدث عالمي يهدف إلى عرض الابتكارات والتقنيات المستقبلية، ويُعتبر جزءاً من استراتيجية السعودية لتعزيز مكانتها العالمية.

مواسم السعودية :

تتضمن سلسلة من الفعاليات الثقافية والترفيهية على مدار العام، مثل موسم الرياض، الذي يهدف إلى تنشيط السياحة الداخلية وجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم.

منتدى جدة الاقتصادي: يُعقد سنوياً في جدة، ويجمع قادة الأعمال والمفكرين لمناقشة التحديات والفرص الاقتصادية في المملكة، ويسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

منتدى الرياض الاقتصادي: يُعقد كل أربع سنوات، ويُعد من أكبر المنتديات الاقتصادية في المملكة، حيث يناقش قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار رؤية 2030.

تُساهم هذه الفعاليات والمنتديات في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 من خلال تعزيز الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الثقافة والترفيه، وتوفير منصات للنقاش والتعاون بين مختلف القطاعات.

بالإضافة إلى الفعاليات المذكورة، هناك أيضاً العديد من المنتديات والمبادرات والمؤتمرات الأخرى التي تُساهم في دعم الرؤية:

منتدى مستقبل العقار: منصة تجمع بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لمناقشة تطورات قطاع العقارات والبنية التحتية بما يتماشى مع رؤية 2030، يركز على المشاريع العملاقة مثل نيوم والقدية وبرامج الإسكان.

مبادرة السعودية الخضراء ومنتدى الشرق الأوسط الأخضر: فعاليات تهدف إلى تعزيز الاستدامة البيئية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتناقش قضايا مثل التشجير، خفض الانبعاثات، وتطوير تقنيات الطاقة النظيفة.

منتدى الاستثمار السياحي: يُركّز على تطوير قطاع السياحة في المملكة كجزء من خطة تنويع الاقتصاد، ويشمل تقديم عروض عن مشاريع ضخمة مثل مشروع البحر الأحمر وأمالا.

مؤتمر التقنيات الناشئة: فعالية تُركز على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وتهدف إلى دعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز الكفاءة الحكومية.

منتدى الثقافة والتراث: منصة تناقش تعزيز الثقافة السعودية والتراث الوطني، إلى جانب دعم الصناعات الإبداعية والفنون.

تتميز رؤية السعودية 2030 بتشجيع المشاركة المجتمعية والدولية من خلال هذه الفعاليات، التي تعمل على تحفيز الابتكار، وفتح آفاق جديدة للاستثمار، وتعزيز مكانة المملكة عالميًا.

المقالات الصحفية والتحليلية الدولية

تُولي الصحف والمنظمات الدولية اهتمامًا كبيرًا لهذه الرؤية، حيث تُنشر مقالات وتحليلات تسلط الضوء على مختلف جوانبها. فيما يلي بعض المقالات الصحفية والتحليلية الدولية البارزة:

"السعودية تطلق مشروع البحر الأحمر: منتجع فاخر على 90 جزيرة نائية": تقرير من صحيفة "ذا صن" البريطانية يستعرض مشروع البحر الأحمر الذي يهدف إلى تحويل 90 جزيرة نائية إلى منتجع فاخر كجزء من رؤية 2030. يتناول التقرير تفاصيل المشروع وتحدياته المحتملة.

"نجاح صندوق الاستثمارات العامة السعودي يعتمد على رهانات محلية غامضة": مقال من صحيفة "إلبايس" الإسبانية يناقش استثمارات صندوق الاستثمارات العامة السعودي في الشركات المحلية الناشئة، والتحديات التي يواجهها في تحقيق أهداف رؤية 2030.

"السعودية تعزز جهودها في تنفيذ خطة التحول الاقتصادي": تقرير من وكالة "رويترز" يسلط الضوء على جهود المملكة في تنفيذ خطة التحول الاقتصادي، بما في ذلك المشاريع الكبرى مثل مدينة نيوم، وتحديات تقليل الاعتماد على النفط. تُظهر هذه المقالات التحليلية الدولية التقدم الذي تحققه المملكة في تنفيذ رؤية 2030، بالإضافة إلى التحديات والفرص المرتبطة بها.

أبرز الفعاليات والمنتديات المرتبطة برؤية 2030.

منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار (FII): يُعقد سنويًا في الرياض، ويُعرف باسم "دافوس الصحراء". يجمع قادة الأعمال والمستثمرين من جميع أنحاء العالم لمناقشة فرص الاستثمار في السعودية، ويركز على الاقتصاد الجديد، الابتكار، وتقنيات المستقبل¹.

موسم الرياض: أحد أبرز المواسم الثقافية والترفيهية ضمن "مواسم السعودية". يهدف إلى تعزيز السياحة والترفيه كجزء من تنوع الاقتصاد، ويتضمن فعاليات عالمية، عروض فنية، وحفلات موسيقية².

منتدى الرياض الاقتصادي: يُعقد كل أربع سنوات لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويركز على الإصلاحات الاقتصادية والتحديات المتعلقة بتنفيذ رؤية 2030³.

مبادرة السعودية الخضراء: منصة بيئية عالمية تعكس التزام المملكة بالاستدامة البيئية، وتهدف إلى مكافحة التغير المناخي من خلال التشجير وخفض الانبعاثات، وتزامن مع منتدى الشرق الأوسط الأخضر لمناقشة القضايا البيئية الإقليمية⁵.

منتدى مستقبل العقار: يناقش تطورات قطاع العقارات في المملكة ودوره في تحقيق أهداف رؤية 2030، ويُلقى الضوء على

1 - الموقع الرسمي futureinvestmentinitiative.com

2 - الموقع الرسمي riyadhseason.sa

3 - الموقع الرسمي ncc.gov.sa

4 - الموقع الرسمي ncc.gov.sa

5 - الموقع الرسمي greeninitiatives.gov.sa

المشاريع الكبرى مثل "نيوم" و"القدية".

برنامج جودة الحياة: أحد البرامج الرئيسية التي أطلقتها الرؤية، ويهدف إلى تحسين جودة الحياة في المملكة من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات الترفيهية.

مؤتمر ليب (LEAP): مؤتمر دولي للتكنولوجيا والابتكار، ويجمع بين الشركات الناشئة ورواد الأعمال لتقديم أحدث الابتكارات التقنية¹.

مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي: يعزز الفنون والثقافة في المملكة، وهو جزء من رؤية 2030 لتطوير الصناعات الإبداعية، ويجمع صنّاع الأفلام من جميع أنحاء العالم².

مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار: يعقد سنوياً في الرياض، ويجمع قادة الأعمال والمستثمرين من حول العالم لمناقشة الفرص الاستثمارية في المملكة في إطار رؤية 2030.

فعاليات القطاع الخاص: مثل معارض التكنولوجيا والسياحة، التي تسلط الضوء على الفرص الجديدة التي تتيحها الرؤية.

هذه الفعاليات تساهم في دعم أهداف رؤية السعودية 2030 عبر تعزيز الابتكار، تشجيع الاستثمارات، وتطوير القطاعات غير النفطية، مما يعزز مكانة المملكة عالمياً.

أهم المؤلفات الخاصة برؤية ولي العهد لسنة 2030

- كتاب السعودية 2030: رؤية ملهمة (يتناول تفاصيل وأهداف الرؤية وتطلعاتها المستقبلية)
- رؤية المملكة 2030 (قراءة وصفية تحليلية) دراسة للدكتور علي بن صالح الخبتي
- تصنع مستقبلاً.. رؤية ملهم - كتاب وثائقي / الكاتب الصحفي : محمد عمر الجبني (تناول سيرة ولي العهد السعودي ورؤيته المستقبلية)
- أطروحات في قلب رؤية 2030 - للدكتور: عبد الوهاب ابن عبد الله الخميس (تحتوي أوراق استشرافية أصبحت واقعاً ملموساً في إطار رؤية 2030).
- رؤية السعودية 2030 (الوثيقة الرسمية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في عام 2016 وتحدد الأهداف الاستراتيجية للمملكة حتى عام 2030).
- التحول الاقتصادي والاجتماعي في السعودية: كتبه عدد من الباحثين والمتخصصين، ويتناول التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الرؤية إلى تحقيقها.
- رؤية جديدة لمستقبل واعد: كتاب يقدم تحليلاً شاملاً لأهداف الرؤية وتأثيرها على المجتمع السعودي والاقتصاد.
- "محمد بن سلمان: الرجل الذي غير السعودية": كتبه عدد من الصحفيين والمحللين، ويتناول دور ولي العهد في قيادة التغييرات الكبرى في المملكة، بما في ذلك رؤية 2030.

¹ - الموقع الرسمي onegiantleap.com

² - الموقع الرسمي redseafilmfest.com

مراجع البحث

تويتر: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي @SaudiVision2030 :
فيسبوك: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي: رؤية السعودية 2030
إنستغرام: حساب "رؤية السعودية 2030" الرسمي @saudivision2030 :

الموقع الرسمي futureinvestmentinitiative.com

الموقع الرسمي riyadhseason.sa

الموقع الرسمي ncc.gov.sa

الموقع الرسمي onegiantleap.com

الموقع الرسمي redseafilmfest.com

<http://www.elfagr.org> صبا أشرف

<http://www.dw.com/ar>

http://www.orient-news.net/ar/news_show/83054 محمد منصور